وأرصدة عائدات النفط العربية، ومنه تنسرب إلى المصارف الأجنبية والاميركية خصوصاً.

أما وأن النهوض والمد الوطنيين في لبنان قد استحالا تراجعاً وجَزْراً ساحقين، والهوة بين اللبناني والفلسطيني ازدادت عمقاً واتساعاً، لأسباب عدة لا مجال لتعدادها، ولأن بلداً عربياً أو متوسطياً لم يستطع أن يسد الفراغ الذي تركه غياب الدور اللبناني ــ وبالتحديد اقتصادياً ــ الذي ظل محط الانظار خدمات ومصارف وشركات إلخ... ولأن «البؤرة» المشتعلة خمدت نيرانها شيئاً فشيئاً بفعل «ثورة على الثورة»، فإن كل الظروف اجتمعت لتعيد البريق إلى الدور اللبناني في العين الاميركية.

وهكذا، فإن الولايات المتحدة الأميركية، وبالتحديد الإدارة الحالية، عادت تتطلع من جديد إلى استعادة لبنان دوره الاقتصادي القديم «كمصرف» للأموال والعائدات النفطية العربية و «مسرب» للرساميل والاستثمارات الأميركية إلى المنطقة، لا سيما وأن هذا «الدور» غير مهدد بأي تهديد جدي هذه المرة، خصوصاً إذا ما تم الانسحاب الإسرائيلي من لبنان واستردت الدولة هيبتها في ظل رغبة واسعة وشعبية بوجوب قيام حكم مركزي قوي. وبذلك، تستطيع الولايات المتحدة الأميركية، أن تمسك بخناق المنطقة العربية بيدين واحدة «عسكرية» ممثلة في إسرائيل، وأخرى «اقتصادية» ممثلة في لبنان؛ أو بالأحرى هكذا تريد له أن يصير ويكون. وإذا كان لهذا الأمر أن يتحقق، فلا بد من استعادة لبنان لجنوبه وبقاعه والشمال، لتستعيد «الدورة الاقتصادية» التقليدية حياتها من جديد، إذ بدون هذه «الأطراف» التي لا تخضع «للشرعية اللبنانية» يصعب على «المركز» أن يعيش ويؤدي دوره المنشود. ولا تزال الأنباء تتزايد حول تهافت رجال الاعمال الأميركيين وممثلي الشركات الأجنبية على المجيء إلى لبنان لدراسة إمكانيات العمل والتثمير فيه مجدداً، برغم ظروف الاحتلال الواقع على أرضه، وظلال الحرب الاهلية التي لا تزال تخيم في مناطقه. وآخر هذه الانباء، ما أشارت إليه مجلة «المجلة» (في عددها رقم (١٥٠) ص ١٢)، من أن إدارة ريغان قد نصحت الشركات الأميركية بإرسال بعثات إلى لبنان لدرس إمكانات العمل والاستثمار والتجارة في هذا البلد. وأن ذلك قد جاء في وثيقة أميركية رسمية أرسلت نسخ منها إلى سفارات الولايات المتحدة الأميركية في عدة عواصم شرق أوسطية، وحصلت المجلة على إحداها. ومفاد الوثيقة أن فرص الاستقرار السياسي قد تحسنت في لبنان، وأن من السهل قيام عمليات مشتركة بين الشركات اللبنانية والأميركية في هذا البلد. كذلك، جاء في الوثيقة، التي تعتبر الأولى من نوعها منذ سنوات كما تقول المجلة، إن السفارة الأميركية في بيروت تعتبر أن إمكانات العمل للقطاع الخاص في لبنان هي ممتازة الآن.

وبغض النظر عن صحة الوثيقة أو عدمها، فإن الخبر يجيء وسط مجموعة من الإشارات الإعلامية والسياسية التي تصب في المنحى نفسه وتؤشر إليه، وكلها تؤكد الاهتمام الأميركي بالدور الاقتصادي اللبناني المأمول قيامه. إلا أن هذا التطلع الأميركي الذي تدعمه الإدارة الحالية، بغية استعادة لبنان لموقعه الاقتصادي «الحيوي» مشروط بجملة ظروف سياسية موضوعية تلعب إسرائيل ولبنان والدول العربية دوراً مؤثراً فيها، ولا بد من تحققها على الأرض، لكي يكتمل هذا التطلع الاميركي